دراسات لغوية:

عبارة الفراء في قياس وزن مصادر الفعل الثلاثي المجرد وسماعها بين النص والمعنى

Expressions used by Al-Farra' in the analogy and hearing of the wazan of derived nouns from trilateral verb form between its text and meaning

Ungkapan yang diguna oleh Al-Farra' dalam qiyas dan dengar terhadap wazan kata nama terbitan untuk bentuk kata kerja tiga serangkai : Di antara maksud teks dan makna

الأستاذ المشارك حنفي دولة*

رجب علي رجب دومة**

ملخص البحث:

كثير ممن كتب في موضوع المصادر قديماً وحديثاً ينسب كلمة للفراء يروونها بروايات متفاوتة ومختلفة، وبها يجعلون من الفراء صاحب مذهب ثان في مسألة القياس والسماع لمصادر الفعل الثلاثي المجرد، ولقد رصد البحث بعض المؤلفين ممن يستشهد برأي الفراء دون تمحيص أو استقصاء لصدقية نسبة ذلك الرأي للفراء في عبارة فحواها إن الفراء يُجيز القياس مطلقا في مصادر الفعل الثلاثي المجرد، فآثر البحث التفتيش والبحث عن أصل ذلك الرأي المنسوب للفراء من خلال تتبعه في كتب اللغويين الذين أوردوا رأي الفراء وعبارته في كتبهم، فيسعى البحث إلى استقصاء كلمة الفراء في وزن المصادر الثلاثية من خلال مؤلفات العلماء وما نقلوه عن الفراء في هذا الباب، والتثبت منها، وتلمس الاختلافات بين

* أستاذ مساعد دكتور، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

** طالب دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

أرسل البحث بتاريخ: ٢/٣/ ٢٠١٨م، وقبل بتاريخ: ٣/٩/٢٠١٨م.

العلماء في نص عبارة الفراء. ويتخذ البحث من المنهج الوصفي التحليلي منهجاً يدعمه في بحثه هذا. ومن أهم نتائج هذا البحث أن الفراء لم يُطلق القياس في جميع أبواب مصادر الفعل الثلاثي، بل قيّد القياس في مصادر الفعل الثلاثي بعدم السماع، وبذلك يكون الفراء موافقاً لجمهور العلماء، وليس صاحب مذهب مستقل فيها.

الكلمات المفتاحية: اللغويون المتأخرون–اللغوين المتقدمون–عبارات الفراء–العلماء القدامى–المصدر في الصرف.

Abstract

Many of those who wrote on the topic of derived nouns in the past and present attributes an expression to Al-Farra' that the narrated with different narrations. They also argued that he was the one who initiated a second school of thought in the problem of analogy and hearing for the derived nouns of trilateral verb form. The study reveals that some writers made his statement as evidence without any effort to verify its authenticity to attribute such statement to him. The alleged statement of Al-Farra' was that he allows analogy absolutely in derived nouns of trilateral verb form. The study intends to trace and examine the origin of this opinion that was attributed to Al-Farra' in the books of the linguists who did mention it in their works. The study will look into the similarities and differences of between these works in quoting the view. The study takes on the descriptive and analytical method. Among the most important conclusions of this is that Al-Farra' was found not to have used analogy on all the chapters of trilateral verb form as claimed but he restricted analogy to be void of hearing, making his view similar with the majority of the scholars, thus he was not initiating his own school of thought as claimed by many.

Keywords: Recent linguists, Past linguists, the statement of Al-Farra', traditional scholars, source in morphology

Abstrak

Ramai yang menulis berkenaan topik kata nama terbitan pada masa dahulu dan sekarang menisbahkan satu petikan ungkapan kepada Al-Farra' yang diriwayatkan dengan pelbagai riwayat. Mereka juga berhujah bahawa beliaulah yang memulakan satu sekolah pemikiran baharu dalam permasalahan qiyas dan dengar untuk kata nama terbitan daripada bentuk kata kerja tiga serangkai. Kajian ini menunjukkan tentang sebahagian penulis menjadikan pernyataan beliau sebagai bukti tanpa ada usaha untuk mengesahkan kesahihannya untuk mengatakan ia sebenarnya adalah kata-kata beliau. Kenyataan yang didakwa dikeluarkan oelh Al-Farra' mengatakan bahawa dia membenarkan qiyas secara mutlaknya digunakan dalam kata nama

terbitan untuk bentuk kata kerja tiga serangkai. Kajian ini bertujuan untuk mengesan dan mengkaji asal pendapat ini yang didakwa dikeluarkan Al-Farra' dalam karangan-karangan para pengkaji bahasa yang menyebutnya di dalam kerja-kerja mereka. Kajian ini akan membongkar persamaan dan perbezaan di antara karangan-karangan ini dalam memetic pendapat tersebut. Kajian ini menggunakan pendekatan deskriptif dan analitikal. Di antara kesimpulan terpenting kajian ialah Al-Farra' didapati telah tidak langusng menggunakan qiyas dalam semua bahagian kata kerja perbuatan tiga serangkai sebagaimana yang di dakwa tetapi sebenarnya membataskan qiyas tanpa mendengar; ini menjadikan pendapat beliau sama dengan pendapat majoriti para sarjana. Oleh itu beliau tidak lah mengasas satu lagi sekolah pemikiran yang baharu sebagaimana yang di dakwa ramai.

Kata kunci: Sarjana bahasa terdahulu dan sekarang, kenyataan Al-Farra', sarjana tradisional, sumber dalam Morfologi.

مقدمة:

يُعد الفراء من علماء الكوفة الأولين الواضعين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام –الصرفية والنحوية–من **لسان العرب**،[١] بل هو من أشهر علماء هذه المدرسة بعد الكسائي حتى قالوا في وصف الكسائي: (وما ظنك برجل غلامه الفراء)،[٢] فلقبوه بأمير المؤمنين في النحو،[٣] وكلامه تجده منثوراً في قراطيس العلماء من بعده فيلهجون باسمه ويفزعون لعلمه فيقولون: قال الفراء. ومما رصده هذا البحث رأي لغوي يُنسب للفراء، تفاوتت عباراته، واختلفت ألفاظه، وتباينت أغراض الموردين لها مما بعث الهمة لاستجلاء هذا الأمر، فكان هذا البحث بعنوان: عبارة الفراء في قياس وزن مصادر الفعل الثلاثي المجرد وسماعها بين النص والمعنى . فأسئلة البحث هي ما مدى صحة نسبة تلك المقولة للفراء؟ وما مدى الاختلاف بين العلماء في نص تلك العبارة؟

لعل أهمية البحث تكمن في استقصاء كلمة الفراء المنسوبة إليه من مظانها الأولى، خصوصاً تلك التي اتصل مؤلفوها بوشيجة مع الفراء كثعلب مثلاً، فهو من طلابه بواسطة واحدة فقط؛ إذ هو من علماء الطبقة الخامسة الكوفية، والفراء من الطبقة الثالثة الكوفية،[٤] وغيره من العلماء الذين كانوا أدنى إلى عصر الفراء ممن سواهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب كتب الفراء ضاعت ولم تصل إلينا سوى بعض كتبه كـ: **معاني القرآن**، و**المقصور والممدود**، ومن أهم الكتب التي وضعها الفراء في هذا الباب هو **كتاب المصادر** الذي ذكره في كتابه **معاني القرآن** مرة واحدة فقط،[٥] وقد أكثر العلماء من النقل عن هذا الكتاب كالزبيدي في **تاج العروس**،[٦] والواحدي في **البسيط**،[٧] ولعل الله ييسر لهذه الكتب المفقودة الخروج إلى النور ليستفيد منها البحث العلمي.

أولاً: عبارة الفراء عند اللغويين المتقدمين[٨]

أساس العلم التلقي والنظر، وهذا ما درج عليه علماؤنا منذ عصورهم الأولى، وليس علماء اللغة ببدع في هذا الشأن، بل كانوا أشد الناس حرصاً على التلقي والحفظ والفهم، وكان لهم دور يُذكر فيُشكر، فذادوا عن حياض اللغة العربية أن تلوثها العجمة، وحفظوها بزبرها في كتبهم؛ لذلك فإن نسبة العبارات إلى العلماء تُعد أمراً مشهوراً عند العلماء، لاسيما إذا كانت مسلسلة بسندها، مروية بطرقها عن العلماء الأفذاذ، ولكن ليس كل ما يُروى يُعد مقبولاً روايةً أو درايةً، بل لابد فيه من التمحيص والتدقيق، ويزداد

الأمر إلحاحاً إذا كانت واحدة من تلك المرويات تؤسس لأمر غاية في الأهمية في باب من أبواب اللغة العربية، وقد قال الزبيدي في مادة خلف من التاج: (والخَلْف الذي مر أنه بمعنى القول الرديء لم ينقلوا فيه إلا الفتح فقط، وأما الذي بالضم فليس إلا الاسم من الإخلاف أو المخالفة، واللغة لا يدخلها القياس والتخمين).[٩]

ومن بين تلك العبارات المشهورة في كتب اللغة عموماً، وكتب النحو والصرف خصوصاً عبارة للفراء- الذي قلما تجد كتاباً في اللغة وإلا ويذكر قال: الفراء، بل لا تكاد تجد كتاباً في الغريب أو التفسير أو شروح الحديث النبوي إلا ويرد ذكر الفراء فيه ولو مرةً واحدةً على سبيل الاستشهاد أو الاستئناس بقول الفراء، ولقد أحصى البحث ما أورده الزبيدي واستشهد به في **تاج العروس** من أقوال للفراء في المجلدات الثاني والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين والخامس والعشرين فقاربت مائتي مرة- تلك العبارة التي تعالج مسألة وزن مصادر الفعل الثلاثي المجرد، فقد وردت هذه العبارة بروايات متفاوتة، وبألفاظ مُتْحَمة،[١٠] ولعل أول من أورد ذكر تلك العبارة هو أحد علماء المدرسة الكوفية واسمه أحمد بن يحيى وشهرته ثعلب، وكنيته أبو العباس توفي سنة (٢٩١هـ) يروي عن الفراء بواسطة سلمة،[١١] ويقول ثعلب إنه يذكر وفاة الفراء وكان صبياً في الكتاب،[١٢] وقد كان حفِظ كتب الفراء فلم يشذ منها حرف، وأورد أبو العباس مقولة الفراء في كتابه المشهور بمجالس ثعلب فقال: (وأنشد:

أوعدني بالسجن والأداهم رِجْلي ورِجْلي شَثْنة المناسم

قال وسُئل أبو العباس عن مصدر شَثْنة بيّنه ماذا؟ قال الشُثونة. وقال: قال الفراء: إذا لم يُسمع في المصدر شيء، يشترك في الفَعْل والفعول، وقال أبو العباس؛ لأنه أصل المصادر، وأنشد في ذلك:

تقول لي ابنة البكريَّ ليلة أنى منك الترحل والذُهوب).[١٣]

وبعد ثعلب يأتي عالم لغوي ومعجمي اشتهر باهتمامه بالأبنية من خلال مؤلفه ديوان الأدب، وهو إسحاق بن إبراهيم الفارابي أبو إبراهيم، (ت٣٥٠هـ)،[١٤] وقد أورد هذا المعجمي كلمة الفراء في كتابه ديوان الأدب فقال: (وقال الفراء: ما ورد عليك من باب فعَل يفعُل، وفعَل يفعِل ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على الفَعْل أو على الفُعُول، الفَعَل لأهل الحجاز، والفُعُول لأهل نجد).[١٥]

ثم يأتي بعد صاحب أول معجم صريح للأفعال وهو ابن القوطية أبوبكر محمد بن عمر (ت ٣٦٧هـ)؛[١٦] حيث نقل في بداية كتابه قاعدة الفراء فقال: (وقد قال الفراء: كل ما كان متعدياً من الأفعال الثلاثية فإن الفعل والفعول جائزان في مصدره، مثل ضرب يضرب ضرباً وضُروباً.).[١٧]

ثانياً: عبارة الفراء عند اللغويين المتأخرين

لعله من المناسب البَدء بصاحب الشافية ذلك الكتاب المختص بعلم الصرف لصاحبه ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ)؛[١٨] حيث ينقل عن الفراء مقالته تلك فيقول: (وقال الفراء: إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعولاً لنجد.)،[١٩] وهذا ما نقله ابن الحاجب في شافيته، ثم شرَح الرضي[٢٠] ذلك فقال: (قال الفراء: إذا جاءك فَعَل مما لم يُسمع مصدره، يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَل المفتوح العين: فُعول، متعدياً كان أو لازماً، وقياس الحجازيين فيه فَعْل، متعدياً كان أوْ لا، هذا قوله والمشهور ما قدمنا، وهو أن مصدر المتعدي فَعْل مطلقا؛ إذا لم يُسمع، وأما مصدر اللازم ففعول من فَعَل المفتوح العين وفَعَل من فَعِل المكسور وفَعالة من فَعُل، لأنه الأغلب في السماع فَيُرد غير المسموع إلى الغالب.)[٢١]

ونتحول بعدهما إلى عالم مشهور بكتابه ارتشاف الضرب، وهو أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)[٢٢] الذي نقل في كتابه **الارتشاف** رأي الفراء فقال: (وقد تخرج هذه المعاني عن بعض هذه الأوزان كما قد تكون هذه الأوزان لغير هذه المعاني والمقيس من فَعَل وفَعِل المتعديين فَعْل، هذا مذهب سيبويه والأخفش، وذلك فيما لم يُسمع فيه غيره. وشرَط ابن مالك في فَعَل المتعدي كونه يُفهِم عملاً بالفم نحو: لَقْم وزَرْد، ولم يشترط سيبويه، وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس على فَعْل مع ورود السماع بغيره.).[٢٣]

فعبارة أبي حيان مغايرة تماماً للنصوص السابقة، وفيها تعميم لم يُسبق إليه من كلام الفراء، غير تمثيل ابن القوطية له في مطلع كتابه، ولعل أبا حيان رحمه الله فهِم من مثال ابن القوطية الجزم بالقياس مع وجود السماع، فهو أول من نسب هذا الأمر صراحة إلى الفراء، والله أعلم.

وقد سبق أبو حيان عالم نحرير وجهبذ من جهابذة اللغة وإمام من أئمة العربية وهو ابن مالك (ت٦٧٢هـ)،[٢٤] وإنما تأخر ذكره؛ لأنه لم يتعرض لذكر رأي الفراء تصريحاً ولا تلميحاً، وكذلك ليتناسب ذكره مع مَنْ شرَح كتاب **التسهيل** له، وهو ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٢٥] في كتابه المساعد فيجتمع بذلك

رأي العالمين الجليلين ويتضح ما أورداه بشأن تلك القاعدة التي تنسب للفراء؛ ولكن شارح التسهيل ابن عقيل رحمه الله هو الذي تعرض لذكر الفراء عند شرحه باب مصادر الفعل الثلاثي من كتاب **التسهيل** لابن مالك الذي يقول فيه: (والمقيس في المتعدي من فعَل مطلقاً، ومن فَعِل المفهم عملاً بالفم فَعْل)،[٢٦] فقال ابن عقيل شارحاً هذه العبارة: (والمعنى بمطلقا* تناول القسمين، المذكور أحدهما لفظاً، والمفهوم ثانيهما من المذكور مما يفهم عملاً بالفم، نحو: أكلت أكلاً، وغيره نحو: ضربت ضرباً، ومثال فَعْل في فعَل المذكور: لحَس القصعة يلحسها لحْساً، وشرب شُرباً، وما ذكر من التقييد بعمل الفم ذكره سيبويه، والأخفش يخالفه، والمذاهب في المسألة ثلاثة: أحدها: أن فَعْلاً قياس في المتعدي من فَعل وفَعِل، فيما لم يُسمع خلافه، فإن سُمع خلافه وُقف عنده، وهو مذهب سيبويه والأخفش، قال سيبويه: قالوا: ضربها الفحل ضراباً، والقياس: ضَرباً، ولا يقولونه، كما لا يقولون: نكْحاً وهو القياس والثاني: أن القياس جائز، وإن سُمع غيره، وهو ظاهر قول الفراء، والثالث: لا يقاس، فلو ورد فعل منه لا يُدرى كيف نُطق بمصدره، لم يجز النطق به على فَعْل).[٢٧]

ولعل عبارة ابن عقيل توحي بتعلقها بما ورد في معاني القرآن للفراء، فقد أورد فيه المصدر نكحاً، وذلك لقوله وهو ظاهر قول الفراء، وحقيقة الأمر فإن ما ذكره ابن مالك في قياس فعْل في المتعدي مطلقاً هو الظاهر من عبارة الفراء، وإن كان يُشكل علينا في هذا ظاهرُ عبارة الفراء الواردة في المجالس فهي عامة في المتعدي واللازم؛ ولكنها كذلك مقيدة بانعدام السماع.

وبعد هذه الثلة من العلماء، نصل إلى القرن التاسع الهجري مع عالم جمّاعة بحّاثة عُرف بإتقانه لعلوم كثيرة وتأليفه في ضروب من العلم شتى، ألا وهو عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) الذي ألّف كتباً مطولة في النحو وعلومه، ووضع كتاباً في علوم اللغة العربية سماه: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، وقد أورد فيه عبارة الفراء تلك فقال: (وليس لمصادر المضاعف، ولا للثلاثي كلمة قياس تحمل عليه، إنما ينتهي فيه إلى السماع والاستحسان، وقد قال الفراء: كل ما كان متعدياً من الأفعال الثلاثية فإن الفَعْل والفُعُول جائزان في مصدره).[٢٨] وهذه العبارة كأنها منقولة بنصها عن ابن القوطية، دون المثال الذي أورده ابن القوطية، ودون عزوها لكتاب الأفعال لابن القوطية كما هي عادته في المزهر وغيره، والعبارة هنا قيّدت القياس في باب فَعَل المتعدي فقط، كما في كتاب ابن القوطية.

وبالسيوطي رحمه الله تنتهي الألف الأولى لهجرة النبي صلى الله عليه وسلم، لننتقل إلى العصور المتأخرة جداً، وأول من يُرى مهتماً وموروداً لما هذا البحث بصدده هو عالم مشهور باسم يس (ت١٠٦١هـ)؛[٢٩]

حيث قال رحمه في حاشيته على ألفية الإمام ابن مالك رحمه الله: (واعلم أن الجمع بين قول الناظم فَعْل قياس مصدر المعدّى من ذي ثلاثة، وقوله وفعل اللازم مثل قعَد له الفُعول باطراد، وبين ما حكاه الثقات عن أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء أنه قال إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعولاً لنجد، يحتاج لنظر جيد.)،[٣٠] وهو يشير إلى إمكان الجمع بين رأي الفراء ورأي ابن مالك في قياس فَعْل للمتعدي، وفُعول للازم؛ ولكنه يحتاج لدقة بحث، وعظيم فهم لأصول كلام العرب.

ويأتي بعد نُهَاز خمسين عاماً عالم لغوي جليل وهو المشهور بالصبان (ت١٢٠٦هـ)[٣١] الذي كان عمل حاشيةً على شرح الأشموني (ت٩٠٠هـ تقريبا) لألفية ابن مالك رحمهم الله جميعاً، فقد أورد الأشموني كلاماً في باب أبنية المصادر عند شرحه لمتن ألفية ابن مالك، فقال: (والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش)،[٣٢] وبعد ذلك أورد الصبان رحمه الله مُحَشِّياً على كلام الشارح فقال: (قوله قال ذلك سيبويه والأخفش، وذهب الفراء إلى أن يجوز القياس وإن سمع غيره)،[٣٣] فالصبان رحمه الله أيضاً ينسب إلى الفراء قوله بالقياس مع وجود السماع، والله أعلم.

ولعل أقوال العلماء تزداد وضوحاً بجمعها في جدول واحد كما يأتي:

المصنف	عبارة الفراء عنده	مطلقة	مقيدة	زيادة
أبو العباس ثعلب ٢٩١هـ	إذا لم يُسمع في المصدر شيء يشترك في الفعل والفعول.	عامة في جميع أبواب الفعل.	مقيدة بعدم السماع	لأنه أصل المصادر
إسحاق بن إبراهيم الفارابي ٣٥٠هـ	ما ورد عليك من باب فَعَل يفْعُل، وفَعَل يفعِل، ولم تسمع مصدره، فاجعل مصدره على الفعل أو الفعول، الفعل لأهل الحجاز، والفعول لأهل نجد.	–	مقيدة ببابين فقط هما فعَل يفعُل، وفعَل يفعِل، وبعدم السماع	الفعل لأهل الحجاز والفعول لأهل نجد.
أبوبكر بن القوطية ٣٦٧هـ	كل ما كان متعدياً من الأفعال الثلاثية فإن الفعل والفُعول جائزان في مصدره.	عامة في جميع أبواب الفعل الثلاثي	مقيدة بالمتعدي فقط.	مثل ضرب يضرب ضرباً وضروباً

عثمان بن عمر بن الحاجب ٦٤٦هـ	إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعولاً لنجد.	–	قيده بعدم السماع وبالماضي فَعَل فقط	–
أبو حيان ٧٤٥هـ	قال وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس على فَعْل مع ورود السماع بغيره.	يجوز القياس على فَعْل مع ورود السماع بغيره.		
ابن عقيل ٧٦٩هـ	لم يورد عبارة الفراء	القياس جائز، وإن سُمع غيره		وهو ظاهر قول الفراء
السيوطي ٩١١هـ	كل ما كان متعدياً من الأفعال الثلاثية فإن الفَعْل والفُعول جائزان في مصدره.	عامة في الأفعال الثلاثية	متعدياً	
يس ١٠٦١هـ	إذا جاءك فعل مما لم يُسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعولاً لنجد	عامة في الأفعال الثلاثية	مما لم يسمع مصدره	قال إن رأي الفراء يحتاج إلى نظر جيد أي فهم دقيق في اللغة ليقف على مراد الفراء.
الصبان ١٢٠٦هـ	لم يورد عبارة الفراء	يجوز القياس وإن سُمع غيره		

ثالثاً: تحليل عبارة الفراء الواردة في كتبهم

وبالنظر الفاحص إلى عبارة الفراء رحمه الله كما وردت عند أولئك الأعلام، فإن الاختلاف واضح بينهم في نقل عبارة الفراء من حيث عدد الألفاظ ومعاني تلك الألفاظ، فضلاً عن عدم ذكرهم لمناسبة إيراد تلك العبارة، ولا من أين اقتبسوها! ولعل ثعلباً تفرد من بينهم جميعا فأورد مناسبة ذكره لكلمة الفراء،

فكانت عبارة الفراء دليلاً على صحة ردِّ أبي العباس على سؤال لضبط وزن المصدر للصفة التي وردت في البيت وهي كلمة شَثْنة، فأجابهم إنه الشثونة، وقد أورد له في التاج مصدران هما شُثُونة وفعله ككرُم، وشَثَناً وضبط فِعله كفرح.[٣٤]

ثم استدل أبو العباس ببيت ورد فيه مصدر الذهوب، وهو للفعل ذهَب يذْهَب كمنع، وهو بمعنى سار وذهب، ولكن هاهنا سؤال يعرض وهو ما وجه الشبه بين الشثونة والذهوب؟ وهذا أمر يحتاج إلى إعمال مقارنة تأمل ونظر بين ما ورد في التاج وبين ما قاله أبو العباس، فمن حيث وزن المصدر: ورد للمصدر شثونة مصدر آخر وهو شثَناً على وزن فَرَحاً وضُبط في التاج بالحركة دون المثال،* وأما المصدر ذُهوباً فقد أورد له في التاج أربعة مصادر، مصدران سماعيان هما ذَهاباً وذِهاباً، وأعقبهما بـ: ذُهوباً وقال فيه هو قياسي مستعمل، ثم ذكر المصدر مَذهباً.[٣٥]

وأما وزن الفعل فذكر في **التاج** وزنان للفعل شثن أولهما فرِح ومصدره شَثناً، والآخر مثاله كَرُم ومصدره شُثونة، وأما المصدر ذهوباً فأورد له في التاج مثالاً واحداً لفعله وهو كمنع.

ومن حيث تعدي ولزوم فعلهما: فكلا الوزنين الواردين للمصدر شثونة لازم، وكذلك وزن الفعل الوارد للذهوب لازم أيضاً.

وأما من حيث وزن الصفة المشبهة: فقد ذكر الزبيدي للمصدر شثونة وزناً واحداً للصفة المشبهة، وهي شَثْنة على وزن فَعْلة؛ بينما ذكر للمصدر ذُهوباً صفة واحدة أيضا وهي ذَهوب.

وكأنّ أبا العباس عند استشهاده بالرجز الذي ورد فيه المثال الذُهوب نظر إلى تشابه المصدرين من حيث لزوم فعليهما، وطريقة التقرير التي سلكها أبو العباس في استشهاده بالرجز، قد ظهرت عند سيبويه في الكتاب، فتراه يفعل ذلك عند دراسته لأوزان المصادر من كتابه، فعلى سبيل المثال لا الحصر، قال: (وقالوا: لبِث لَبَثاً فجعلوه بمنزلة عمِل عَملاً، وهو لابث يدلك على أنه من هذا الباب، وقالوا: مكَث يمْكُث مُكُوثاً، كما قالوا: قعَد يقعُد قعوداً، وقال بعضهم مكُث شبهوه بظَرُف لأنه فِعل لا يتعدى كما أن هذا فِعلٌ لا يتعدى، وقالوا المِكْث كما قالوا الشُغْل، وكما قالوا القُبْح؛ إذ كان بناء الفِعْل واحداً).[٣٦]

والمتأمل في كلام سيبويه في هذا الموقع وغيره، يستظهر منهج أولئك الرجال في تقرير أمثال هذه المسائل التي تدور في أحكامها وعِلَلِها على مهْيَع كلام العرب، والله أعلم.

وأما عبارة الفراء التي أوردها الفارابي في كتابه فتكاد تكون شرحاً لعبارة الفراء التي استدل بها أبو العباس ثعلب، وقد ذكر الفارابي عبارة الفراء في أثناء سرده لأبواب الفعل الثلاثي المجرد، وهو غالباً ما يورد كلاماً للفراء في أول كل باب من أبواب الفعل مبيناً فيه طريقة حصره لمصادر الباب، وقد وقف البحث على عبارات أخرى إضافة للتي سلفت، منها على سبيل المثال لا الحصر: (ويُقال برق طعامه: إذا جعل فيه قليلاً من زيت، وبرَقَان البرق لمعانه، قال الفراء: إذا كان الفِعْل في معنى الذهاب والمجيء مضطرباً فلا تهابنَّ الفعَلان في مصدره، مثل: غَلَت القِدر غَلَياناً، وخَفَق القلبُ خَفَقَاناً.)[٣٧]

والفارابي يورد عبارة الفراء مقيدة بفَعل يفعُل أو فعَل يفعِل، ويبين بعدها جواز الأمرين نسبة إلى لغات العرب المختلفة فالفعْل لأهل الحجاز، والفُعول لأهل نجد، وفي عبارته تخصيص وزيادة بيان لعبارة الفراء التي وردت في المجالس، وشرطه في ذلك كله عدم السماع بالمصدر فإن سُمع فلا قياس! وما أورده نشوان الحميري في معجمه شمس العلوم مشابه تماماً لما جاء في ديوان الأدب غير أنه فسّره أكثر وزاد فيه أمثلة مثل السكت والسكوت والصمت والصموت،[٣٨] وكلا المعجمين من معاجم الأبنية التي عليها الاعتماد في اللغة العربية، وفيهما تحرير عدم القياس عند الفراء في حال ورود السماع.

وأما ابن القوطية فقد أورد عبارة الفراء، مختلفة عن عبارة المجالس والديوان اختلافاً ظاهراً، يتنازعها الخصوص والعموم بين التعدي، وعدم السماع، واستدل بمثال على ذلك وهو ضرب يضرب ضرباً وضروباً، وما أورده ابن القوطية رحمه الله من المثال كان تمثيلاً للقياس فقط، وليس مسموعاً في اللغة ضروباً –والله أعلم–عِلماً بأنه لم يورد في كتابه المصدر ضروباً! وأورد ضَرْباً وضَرَباناً وضِرابا وضَرَباً من أبواب مختلفة من وزن الفعل، وقد راجعنا عديداً من المعاجم اللغوية فلم نجد ضروباً فيها قطّ، ولعل مخالفة ابن القوطية لمن سبقه، وعدم التصريح بمصدره فيما نقل، تجعل من عبارة الفراء عنده عُرضة للتوقف فيها، كيف وقد خالفه من هو أدنى عصراً منه للفراء، وعلى أي حال فإن عبارة الفراء الواردة عند ابن القوطية فتحت باب القياس في مصادر الفعل الثلاثي المجرد المتعدي فقط، وليس على الإطلاق كما يزعم بعض المتأخرين كأبي حيان الذي عمّم تعميماً لم يُسبق إليه؛ حيث قال: (وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس على فعْل مع ورود السماع بغيره)،[٣٩] ولم يُصرح أبو حيان بمصدره؛ ولذلك ينبغي التوقف فيما نقل إلى أن يَثبت ما نقله.

ولعل عبارة ابن عقيل أقل جراءةً مما نقله أبو حيان، وذلك لقوله وهو ظاهرُ قول الفراء، وهذه العبارة من ابن عقيل توحي بظنيِّة مقولة الفراء، واضطراب النقل فيها.

وأما السيوطي في المزهر فكأنه نقل العبارة عن ابن القوطية دون المثال الذي أورده ابن القوطية ودون عزوها إليه، ولعل عدم استشهاده بمثال ابن القوطية كان دفعاً للحرج وتوقفاً عن القياس المطلق في هذا الباب والله أعلم.

وأما الشيخ ياسين في حاشيته فأورد عبارة الفراء مقيدةً بالسماع؛ ولكنه علّق على عبارة الفراء بأنها تحتاج إلى نظر جيد، وفي كلمته تلك ما فيها من الاحتراز والتثبت.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق لما أورده العلماء في كتبهم يمكن الحكم باضطراب النقل عن الفراء في تقعيده لقاعدة يضبط بها أوزان مصادر الفعل الثلاثي المجرد، وبذلك فإنه من المجازفة العليمة نسبة القياس العام في المصادر الثلاثية إلى الفراء من دون قيود وهذا الحكم نتيجة مما يأتي ذكره ملخصاً في النقاط الآتية:

١. من عبارة الفراء يتبيّن لنا أن أغلب العلماء يوردون عبارة الفراء بتقديمه للسماع على القياس في مصادر الفعل الثلاثي المجرد.

٢. ثلاثة من المتأخرين نسبوا للفراء القياس مطلقاً من غير دليل ثابت أو حجة دامغة.

٣. مَنهم من أطلق عبارة الفراء مطلقاً في القياس وقيّده بانعدام السماع كما وردت عند ثعلب، فأورد شرطاً واحداً.

٤. منهم مَن أطلق عبارة الفراء في القياس وقيّده بالمتعدي دون اللازم كما فعل ابن القوطية، فأورد شرطاً واحداً.

٥. منهم من قيّد القياس في بابين من أبواب الثلاثي –فَعَل يفْعُل وفَعَل يفعِل–وبانعدام السماع.

٦. وبناء على ما سبق يمكن التقرير بأن عبارة الفراء قيّدت القياس بعدم السماع في المصدر من الفعل الثلاثي المجرد، وليس الأمر على إطلاقه.

ومما يُختم به جراءة بعضهم في نسبة عبارة الفراء لكتاب "اللغات" المنسوب للفراء،[٤٠] ومنهم من عمّم رأي الفراء في أوزان مصادر الأفعال الثلاثية المجردة فقال بالقياس مطلقاً بناء على مذهب الفراء، ولم يكن حكمه مبنياً على استقراء لرأي الفراء، ولأسبر لكلام العرب.[٤١]

هوامش البحث:

[١] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح**، ط٢، (دمشق: دار البيروتي، ٢٠٠٦م)، ص٤٤.

[٢] المرجع السابق، ص١٦٠.

[٣] انظر: الطنطاوي، محمد علي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٥م)، ص١١٩.

[٤] انظر: المرجع السابق، ص٦٩.

[٥] انظر: الفراء، يحيى بن زياد أبو زكريا، **معاني القرآن**، ط٣، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، ج٢، ص٢٧٥

[٦] انظر: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط١، تحقيق: مصطفى حجازي، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ٢٠٠١م)، ج٨، ص١٢. (مادة حدد)

[٧] انظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، **التفسير البسيط**، ط١، تحقيق: محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان وآخرون، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود،٢٠١٠م)، ج١ ص٢٢١.

[٨] انظر في تحديد مصطلح المتقدمين والمتأخرين من اللغويين: الطنطاوي، محمد علي، **نشأة النحو**، ص١٩١.

[٩] الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس**، ج، ٢٣، ص٢٥٠. (مادة خلف)

[١٠] التَحْم وَشْيُ الثوب والبُرد؛ نظر: الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس**، ج٣١، ص٣٢٣. (مادة حتم)

[١١] انظر: الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس**، ج٣٦ ص٨٠. (مادة كون)

[١٢] انظر: ثعلب، أحمد بن يحي، **مجالس ثعلب**، ط٢، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: دار المعارف،١٩٦٠م)، ص١١.

[١٣] ثعلب، أحمد بن يحي، **مجالس ثعلب**، ص٢٢٧. واستشهاده بالبيت دليل على استخدام المصدر الذهوب، وإن كان المشهور الذهاب والله أعلم.

[١٤] انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ط٢، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ج،١ ص٤٣٧.

[١٥] الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، **ديوان الأدب**، ط١، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مؤسسة دار الشعب، ٢٠٠٣م)، ج٢، ص١٣٩.

[١٦] انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة**، ج١ ص١٩٨.

[١٧] ابن القوطية، محمد بن عمر، **كتاب الأفعال**، ط١، تحقيق: علي فودة، (القاهرة: مطبعة مصر المساهمة، ١٩٥٢م)، ص٢.

[١٨] انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة**، ج٢، ص١٣٤.

[١٩] ابن الحاجب، عثمان بن عمر، **الشافية في علمي التصريف والخط**، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م)، ص٦٦.

[٢٠] الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ)، انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة**، ج١، ص٥٦٧.

[٢١] الأستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الرضي لشافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، (بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٨٢م)، ج١، ص ١٥٧.

[٢٢] انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة**، ج١، ص٢٨٠.

[٢٣] أبو حيان، محمد بن يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط١، تحقيق: رجب عثمان محمد، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ص٤٩٠-٤٩١.

[٢٤] انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة** ج١، ص٢٢٥.

[٢٥] انظر: المرجع السابق، **بغية الوعاة**، ج٢، ص٤٧.

[٢٦] ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ط١، تحقيق: محمد كامل بركات، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢م)، ج٢، ص٦٢٢.

* هكذا وردت في الكتاب منصوبة.

[٢٧] ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على التسهيل**، ج٢، ص٦٢٢.

[٢٨] السيوطي، عبد الرحمن ابن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ط٣، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، (القاهرة: مكتبة التراث، د. ت) ج٢، ص ٩٥.

[٢٩] انظر الزركلي، خير الدين، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط١٥، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م)، ج٨، ص١٣٠.

[٣٠] الحمصي، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم، **حاشية يس على ألفية ابن مالك**، ط قديمة، (فاس: المغرب، ١٩٧١م)،ج١، ص٤٤.

[٣١] انظر: الزركلي، خير الدين، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ج ٦، ص ٢٩٧.

[٣٢] الصبان، محمد بن علي **حاشية الصبان**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د ت)، ج٢، ص ٤٥٩.

[٣٣] الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، ج٢، ص٤٦٠.

[٣٤] انظر: الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس**، ج٣٥، ص٢٥٩. (مادة شثن)؛ وقال الزبيدي هنا: قال الفراء: رجل مكبون الأصابع مثل الشَّثْن.

* لم يورد أصحاب المعجم الوسيط هذا المصدر شثوناً، ولم يورد أصحاب المعجم العربي الأساسي هذه المادة بتاتاً في معجمهم مع أنها لفظة يحتاج إليها الأديب والمثقف والصحفي، فضلاً عن طالب العلم؛ انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، ط٤، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م)، ص٤٧٢. (مادة شثن)

[٣٥] انظر: الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس**، ج٢، ص ٤٤٩. (مادة ذهب)

[٣٦] الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس**، ج٤، ص٨.

[٣٧] الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، **ديوان الأدب**، ج٢، ص١٢٢.

[٣٨] انظر: الحميري، نشوان بن سعيد، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، ط١، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري وآخرون، (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩)، ج١، ص٩٧.

[٣٩] أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط١، تحقيق: رجب عثمان محمد، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ج١، ص٤٩١.

[٤٠] الجندي، أحمد علم الدين، "من التراث اللغوي المفقود مع كتابين مفقودين للفراء"، **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، المجلد (٧٥)، نوفمبر ١٩٩٤م، ص٩٥.

[٤١] عباس، حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص١٩٠.

References المراجع

’abu Ḥaiyyān, Moḥammad Bin Yusif bin ‘alī Bin Yusif, *IrtIshaf al-Darb Min Lisān al-‘arab*, 1st Edition, Taḥqīq: Rajab ‘uthmān Mohammad, (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1998).

Al-‘alīmī, Yāsīn Bin Zaīn al-Dīn, *Ḥashīah Yāsīn ‘alā al-’al-Fiyyah*, (Fss: al-Maṭba‘aWal-Mawlawiyyah, 1909).

Al-Ḥamīyarī, Nashwān sa‘eīd, *Shams al-‘ulūm Wa Dawa’ kalām al-‘arab Min al-Kulūm*, 1st Edition, Taḥqīq: Ḥusaīn ‘abd Allah al-‘umarī, (Damascus: Dār al-Fikr, 1999).

Al-Farrāˁ, abu Zakariyya Yaḥyā Ziyād Bin ‘abd Allah, *Mˁāni al-Qur’ān*, Taḥqiq: Moḥammad ’ali al-Najar, Wa ’aḥmad Yusif Najati, 3rd Edition, (Beirut: Dār al-Kutub, 1983).

Al-Fārābī, ’Isḥaq ’ibrahim, *Dīwān al-’adab*, 1st Edition, Taḥqiq: ’aḥmad Mukhtār ‘umar, (Cairo: Mū’assat Dār al-Sh‘ab, 2003).

Al-Jundī, ˁaḥmad ‘alam al-Dīn, “min al-Turath al-Lughawiy al-Mafqūd M‘a Kitabaiyn Mafqudaiyn Lilfarrā” Majallah Majma‘ a-Llughah al-‘*arabiyyah, Cairo:* Majma‘ al-Lughah al-‘*arabiyyah*, juz’ (57), Nov 1994).

Al-Ṣabbān, Moḥammad ‘alī, ḥāshiyat al-Ṣabbān Sharḥ al-’ashmūnī ‘alā ’alfiyyat Bin Mālik, Taḥqīq: Ṭaha ‘abd al-Ra’ūuf Sa‘d (Cairo: al-Maktabah al-Waqfiyyah).

Al-Suyuti, Jalāluddīn Abdul-Rahmān abī Bakr, *Al-Iqterāḥ*, 2nd Edition, (Damascus: Dār al-Beirutī, 2006).

Al-Suyuti, Jalāluddīn Abdul-Rahmān abī Bakr, al-muzher *fi ‘ilm al-Lughah Wa ’anwa‘ehā*, 3rd Edition, Taḥqiq: Moḥammad Aḥmad Jād Allah Bak, Moḥammad ‘abu al-Faḍl ’Ibrāhīm, ‘alī Moḥammad al-Bejāwī, (Cairo: Dār al-Turath, 1979).

Al-Suyuti, Jalāluddīn Abdul-Rahmān abī Bakr, *Bughīat al-Wu‘āt Fi Ṭabqāt al-Lughawiyyīn Wa al-Nuḥat*, 2nd Edition, Taḥqiq: Moḥammad ’abu al-Faḍl ’ibrāhīm, (Cairo: Dār al-Fikr, 1979).

Al-Ṭaṭāwī, Moḥammad ‘alī, *Nash’at al-Naḥū wa Tārīkh ’ashhar al-Nuḥāt*, 2nd Edition, (Cairo: Dār al-Ma‘ārIf, 1995).

Al-ˀustrabathi, Raḍiy al-Dīn Moḥammad al-Hasan, *Sharḥ al- Raḍiy li Shafiat Ibn al-Ḥājeb*, Taḥqīq: Mohammad Nūr Ḥasan wa ’Ākharon, (Beirut: Dār al-Kutub, 1982).

Al-Zabīdī, Moḥammad Murtaḍā al-Ḥusaīnī, *Tāj al-‘arūs Min Jawāher al-Qāmūs*, Taḥqīq: Aḥmad Farrāj wa ’ākharūn, (Kuait: Maṭba‘at al-KuaIt, 1965).

Al-Zirakli, Khair al-Dīn, *al-ˀaˁlām Qamūs Liˀashahar al-Rijal Wa al-Nisaˀ Min al-Rˁrab Wa al-Mustaˁribīn Wa al-Mustashrqīn*, 5th Edition, (Beirut: Dār alˁilm Lilmalayīn, 2002).

Ibn al-Ḥājib, ‘uthmān ‘Umar, *al-shāfiyah Fi ‘ilmaiy al-Taṣriyf wa al-Khaṭ*, Taḥqīq: Ṣālih ‘abd al-‘aẓīm al-Shā‘er (Cairo: Maktabat al-’ādāb, 2010).

Ibn al-Qūtiyyah, Moḥammad bin ‘umar, *Kitab al-’af‘āl*, 1st Edition, Taḥqīq: ‘alī Fūdah, (Cairo: Maṭba‘at MIṣr al-Musāhemah, 1952).

Ibn ˁaqīl, ˁabd Allah Cairo ‘abd al-Raḥman al-‘aqīlī, *al-Musā’ed ‘alā tashīl al-Fawā’ed*, 1st Edition, Taḥqīq: Moḥammad Kāmel Barakāt, (Damascus: Dar al-Fikr, 1982).

Majma‘ al-Lughah al-‘arbiyyah Bi al-Qaherah, al-Mu‘jam al-Wasīṭ, 4th Edition (Cairo: Maktabat al-Sharq al-Dualiyyah, 2004).
Tha‘alb, Aḥmad Bin Yaḥyā, *Majāles Tha‘alb,* 1st Edition, Taḥqīq: ‘abd al-Salām Hārūn, (Cairo: Dār al-M‘āref, 1960).